الوضع القانوني الراهن
للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

المعطيات القانونية التي عرضها

العلامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي

حيال واقع المجلس الشيعي جراء شغور موقع الرئاسة

الدار العاملية

الوضع القانوني الراهن
للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

المعطيات القانونيّة التي عرضها

العلّامة الشيخ محمّد علي الحاج العاملي

حيال واقع المجلس الشيعي جراء شغور موقع الرئاسة

الدار العاملية

الطبعة الأولى
2021 م / 1443 هـ

مدخل[1]

يوم 4 أيلول 2021 توفّي الشيخ عبد الأمير قبلان الذي تولّى رئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في جلسة غير قانونيَّة، عقدت يوم 16 آذار 2017، وكان انتخابه لمدَّة ثلاث سنوات، فانتهت ولايته خلال العام 2020. ثمّ تمّ التمديد له، حتى 31 / 12 / 2021، بحجّة انتشار وباء كورونا!!

بالرغم من عدم قانونيّة تولّيه منصب الرئيس، لعدَّة معطيات ذكرناها في موردها،[2] لكن أيضًا التمديد غير قانوني، وحجّة الـ(كورونا) غير موفّقة، وقد عقبنا حينها بأنّ المجلس الشيعي الذي يوافق على إجراء

[1] - نشر موقع **جنوبيّة** / **janoubia** ملخص عن هذا النص، بتاريخ 14 / 12 / 2021.

[2] - يراجع كتابنا: **"إصلاحًا للخلل القانوني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى"** حيث أوردنا عشر ملاحظات قانونيّة في مقالنا: **"ملاحظات قانونيّة على انتخابات المجلس الشيعي"**، ص 66، كما كنا نشرنا الملاحظات في مقال بتاريخ 23 آذار 2017.

مباراة لقضاة الشرع في ظل كورونا، هو نفسه يتحجج بـ(كورونا) كي يتهرب من الانتخابات العامَّة فيه!

ثمَّ إنَّ الـ"كورونا" حديثة العهد، لكن الانتخابات العامَّة معطلة في المجلس الشيعي منذ عشرات السنين.. وتاليًا كيف يجري المجلس الشيعي مباراة للقضاة في ظل كورونا، ويعطل الانتخابات العامَّة بحجّة كورونا؟! إزدواجيّة وتناقض..

المهم، توفّي الشيخ الذي كان على رأس هذا الهيكل المسمّى "المجلس الشيعي" وتاليًا شغر موقع الرئاسة، وصرنا في وضع جديد..

تصوري أنَّه سيتم تكرار الـ"سيناريو" الذي استعمل أيَّام الإمام محمد مهدي شمس الدين والشيخ عبد الأمير قبلان.. لن تكون هناك انتخابات عامَّة، بل لن يجرؤ الثنائي على إجراء هذه الانتخابات العامَّة في هكذا ظروف..! إلا في حال شعر "الرجلان" بالترهل الذي يصيب بنيتهما، وعرفا بأنَّه قد يكونا اليوم أكثر قدرةً من ما بعد اليوم على تمرير الأمور في المجلس الشيعي، على طريقتهما في إلغاء رأي الشعب، وفي ممارسة أسوأ أنواع الدكتاتوريَّة، وأسوأ أنواع إلغاء دور

المؤسسات، وتعطيلها؛ لصالح تعيينهم لأشباه الرجال.. كي ينفذوا ما يملى عليهم حصراً..!!

وعلى وجه العموم، فإنّ الكثير الكثير من المعممين يطمحون لتولّي المناصب في المجلس الشيعي، ولكون (العشرات) يستفسرون منّا عن آلية الانتخابات، وعن الأنظمة والقوانين المرعيّة في هكذا ظرف.

كلّ ذلك جعلنا نعمد لتسطير هذه الوريقات، التي توضح المطلوب.

متى يفترض إجراء الانتخابات؟!

يتوهم كثيرون بأنّ النصّ الذي يلزم بإجراء انتخاب مكان الشغور في الرئاسة خلال فترة شهرين، وفقًا لما جاء في المادّة 17 من **"قانون تنظيم شؤون الطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة في لبنان"** حيث ورد: **[..يجب انتخاب رئيس جديد للمجلس خلال مدَّة شهرين..]** وهذا النصّ المرتكز في الأذهان، والمتداول على الألسن.

لكن الواقع لم تكن تجب المبادرة لإجراء انتخاب خلف للشيخ عبد الأمير قبلان في رئاسة المجلس الشيعي خلال فترة الشهرين المذكورة، كون المادَّة التي تتحدّث عن وجوب انتخاب خلف للرئيس خلال فترة الشهرين ذلك في مورد كانت ولاية الرئيس المتبقية تزيد على ستة أشهر؛ حيث إنَّ المادَّة 17 من القانون المذكور تنصّ أيضًا: **[ويستغنى عن هذا الانتخاب إذا كانت المدَّة الباقية من ولاية المجلس لا تزيد عن ستة أشهر]**.

لكن موردنا أن الشيخ قبلان تنتهي ولايته الممدّدة في 31 / 12 / 2021، والحاصل أنّ الواجب هو إبقاء الأمور كما هي، وإجراء الانتخابات المفترضة في وقتها، أي تلك الانتخابات التي ينتج عنها انتخاب هيئتين شرعيَّة وتنفيذيَّة، ثمّ رئيس جديد، ونائبين له، وأمين عام.

الانتخاب المطلوب!

إنَّ المورد الذي نحن فيه يفرض إجراء انتخابات عامّة في المجلس الشيعي، وليس مجرد ملء شغور في موقع الرئاسة، ولا نريد تكرار كلامنا بأنَّ النصوص تلزم بإجراء الانتخابات العامّة في المجلس الشيعي كلَّ ست سنوات!!

فإنّ القانون الخاص بالمجلس صريح بذلك، ففي المادّة الثامنة التي تتحدّث عن الهيئة التنفيذيّة: **[تتألّف الهيئة التنفيذيّة من نواب الطائفة الإسلاميَّة الشيعيَّة كأعضاء طبيعيين، ومن اثني عشر عضواً من المدنيين تنتخبهم الهيئة العامَّة بالاقتراع السري من بين أعضائها في اجتماع قانوني لها، وبالأكثريّة النسبيّة من الأصوات لمدَّة ست سنوات..]**.

وأمَّا بالنسبة للهيئة الشرعيّة فجاء عنها في المادَّة التاسعة: **[تتألّف الهيئة الشرعيَّة من اثني عشر عضواً من علماء الدين اللبنانيين لمدَّة ست سنوات]**.

والحاصل أنّ المفروض انتخاب اثني عشر عضوًا للهيئة الشرعيّة، واثني عشر عضوًا للهيئة التنفيذيَّة، كلّ ست سنوات.

التدرج المفترض بعملية الانتخاب!

منذ عشرات السنين تعمد القوى المسيطرة على القرار السياسي الشيعي اللبناني لإلغاء الانتخابات العامّة في المجلس الشيعي؛ وتاليًا تتجاهل الرأي العام الشيعي اللبناني.

حيث المفترض أوّلاً اللجوء لانتخابات عامّة، ينتج عنها هيئتان شرعيّة وتنفيذيّة، وبعد ذلك **[ينتخب رئيس المجلس من قبل الهيئة الشرعيّة والهيئة التنفيذيّة بالأكثرية النسبيّة]** المادّة 10 من "قانون تنظيم شؤون الطائفة الإسلاميّة الشيعيّة".

ثمّ يتمّ انتخاب نائبي الرئيس، والأمين العام، على أن يكون نائب الرئيس الأوّل من الهيئة الشرعيّة، ونائب الرئيس الثاني من الهيئة التنفيذيّة.

وبنظرة سريعة على أداء الثنائي الشيعي حيال الانتخابات نراهم تصرفوا كالتالي:

1 - جرتْ آخر انتخابات عامّة في المجلس الشيعي في العام 1975، وكان انتهاء مدّتها القانونيّة في العام 1981، لكن الانتخابات تعطلت أثناء الحرب الداخليَّة..

2 - انتهت الحرب الداخليَّة اللبنانيَّة عام 1990، مع ذلك لم يتم اللجوء للانتخابات المفترضة لهيئتَي المجلس؛ واقتصروا في العام 1994 على انتخاب رئيس للمجلس، ونائب أوّل له.[3]

3 - ثمَّ حصل شغور لعدّة سنوات على مستوى الرئاسة أيّام الشيخ محمّد مهدي شمس الدين، وعندها لم يحصل انتخاب للرئيس، كما لم تحصل الانتخابات العامّة، وجرى تمديد للرئيس ولهيئتَي المجلس عدّة مرات.

4 - ثمّ توفّى الرئيس الشيخ شمس الدين واستمر الشغور مدّة 16 عامًا، إلى أن حرّكنا الملف عبر حملتنا **"إصلاحًا للخلل القانوني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى"** في أواخر العام 2016، ما أدى لإرغام الثنائي على إجراء ترميم،

---

3 - كما تمَّ تعيين بعض الشواغر في هيئتَي المجلس، وقد كان الواجب ملء الشواغر عبر "الانتخاب" وليس التعيين كما جرى!!

من دون إجراء انتخابات عامّة؛ وبفعل ذلك تمّ تجاوز كلّ القوانين وجرى تعيين الشيخ عبد الأمير قبلان في موقع رئيس المجلس، كما جرى تعيين الشيخ علي الخطيب في موقع النائب الأوّل، والدكتور ماهر حسين في موقع النائب الثاني للرئيس؛ واستمر بذلك تجاهل القوانين الملزمة بإجراء الانتخابات.[4]

وهكذا نجد الثنائي يعمد لتجاوز إرادة الناس، ولتعطيل عمل الهيئات والإدارات؛ وإذا كان "الأستاذ" و"السيّد" صادقَين فيما يجاهران به، فليعمدا لتجسيد أقوالهما، بدل كلامهما المعسول في ضرورة احترام إرادة الشعب، وفي أهمية المحافظة على عمل المؤسسات، وسواها من طروحات جميلة طالما أطربا الشعب اللبناني بها، على المستوى النظري والكلامي فقط، من دون أي تطبيق لهذه الكلمات البراقة..!!

4 - كذلك تمَّ تجاوز القوانين في شأن تعيين بعض الشواغر في هيئتَي المجلس الشرعيَّة والتنفيذيّة؛ في حين كان المفترض ملء الشواغر عبر الانتخاب وليس بالتعيين!!

آلية الانتخابات

نتيجة اتباع سياسة التجهيل، فإننا سنضطر للإشارات لآلية الانتخاب، ومقدّماته، ومستلزماته:

فإنَّ التحضير للإنتخابات يكون وفق الخطوات التالية:

- أوّلاً: إعداد لوائح الناخبين:

هي الخطوة الأولى المطلوب البدء بها؛ فإنّه:
[تؤلّف الهيئة الشرعيّة لجنة تضع لائحة الناخبين المنصوص عنهم في البندين 1 و 2 من المادّة 6 من "القانون" والذين ينتخبون الهيئة المذكورة.
وتؤلّف الهيئة التنفيذيّة لجنة تضع لائحة الناخبين الآخرين المنصوص عنهم في البنود 3 – 15 من المادّة 6 من "القانون"] المادّة 14 من "النظام الداخلي للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى".

طبعاً هذه البنود الواردة في المادّة السادسة من القانون هي التي تستعرض ذكر أعضاء الهيئة العامّة،

سواء كانوا علماء دين (في البندين الأوّل والثاني) أو كانوا مدنيين (كما في بقية البنود حتى البند 15)..

إذن هي الخطوة الأولى تكون بإعداد لوائح الناخبين.

- ثانيًا: نشر لوائح الناخبين:

بعدما يتم الانتهاء من إعداد لوائح أسماء الناخبين ينبغي الانتقال لمرحلة نشرها، وتعميمها، بغية ضبطها، واستكمالها.

جاء في المادّة السابعة من النظام الداخلي:

[تنشر اللائحتان في إحدى الصحف المحليّة ولدى مركز كلّ من "المجلس" ورئاسة المحكمة الشرعيّة الجعفريّة العليا والمفتي الجعفري الممتاز، بحيث يتمكّن ذوو المصلحة من الإطلاع عليهما. كما يعلن عن إعدادهما في ثلاث صحف محليّة يوميّة على الأقل]

- ثالثًا: تنقيح اللوائح:

ثمَّ إنَّه: **[لكلّ عضو في الهيئة العامَّة "للمجلس" أسقط اسمه من اللائحة الانتخابيّة المختصّة به،**

الحق بتقديم طلب مرفقًا بالوثائق الثبوتيّة بغية قيد اسمه.
ولكلّ مَن ورد اسمه في هذه اللائحة الحق بتقديم الاعتراض على قيد أي اسم فيها.
يجب تقديم طلب القيد أو الاعتراض إلى مقرر اللجنة المختصّة بمهلة ثلاثين يومًا ابتداءً من تاريخ آخر إعلان في الجريدة عن نشر اللائحة].
وتتابع المادّة شرح آلية تنقيح اللوائح، والبت بها، والمهلة الزمنيّة بذلك: **[تبت اللجنتان، كلّ حسب اختصاصها، بالطلبات والاعتراضات المقدّمة، وذلك بمهلة خمسة وأربعين يومًا من قفل باب الاعتراض ثمَّ يصار إلى نشر اللائحتين المنقحتين والإعلان عنهما على الوجه المذكور في المادّة السابعة من هذا النظام، وتصبح هاتان اللائحتان نهائيتين].** المادّة 8 من "النظام الداخلي للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى".

- رابعًا: الدعوة للانتخابات:

وعند ذاك يتم توجيه الدعوة للانتخابات، التي تحصل وفقًا للمادّة 11 من النظام الداخلي كالتالي: **[يدعو "الرئيس" الناخبين لانتخاب الهيئتين**

الشرعيّة والتنفيذيّة قبل انتهاء مدّة ولايتهما بخمسة وأربعين يومًا على الأقل، وخمسة وسبعين يومًا على الأكثر، ويُعيّن في الدعوة مكان وزمان الانتخاب وكافّة الأمور المتعلّقة بذلك، وموعد الانتخاب للاجتماع الثاني في حال عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأوّل].

وفيما يخص كيفية تبليغ الدعوة والأمكنة التي تنشر عبرها؛ تتابع المادّة شرح ذلك: **[تبلغ الدعوة بواسطة النشر والإعلان في الصحف وخلافها، كما يجري الإعلان عنها على باب مركز كلّ من "المجلس" والمحكمة الشرعيّة الجعفريّة العليا والمفتي الجعفري الممتاز، ويمكن الإعلان عنها في لوحة الإعلانات لدى القائمقاميات والمحافظات.**

تتم معاملات الإعلان والنشر قبل موعد الانتخاب للاجتماع الأوّل بعشرين يومًا على الأقل].

وعلى هذا؛ المفترض البدء بإعداد لوائح الناخبين، ثم نشرها، بعدها يتم تنقيحها، وعقب ذلك يتم الشروع بالانتخابات..

وبدون حصول أي شيء مما نصَّت عليه القوانين السالفة، نجد البعض يتحدّث عن إجراء انتخابات في

المجلس الشيعي؛ متجاوزين كلّ الأصول والآليات القانونيَّة، كما اقترفوا عام 1994، حينما تمَّ إجراء ترميم لبنية المجلس الشيعي، وكما اقترفوا عام 2017 حينما انقلبوا على كلّ القوانين والأصول، وأتوا بعدد من الأشخاص بطرق غير قانونيّة..

هم اليوم على نفس الطريقة، وبنفس المنهج، لا يتمكنون من تطبيق القوانين، ليس من مصلحتهم احترام إرادة الشعب الذي صار بينه وبين "رجلَي" الطائفة بون شاسع!!

التأخير؛
ريثما يتم التلاعب بالهيئة الناخبة!

لا نظلم الثنائي الشيعي إذا قلنا أن جهودهم منصَبَّة على السعي للتلاعب بعدد الهيئة العامّة الناخبة، لم يعد "حزب الله" و"حركة أمل" يؤمنان بإشراك أكبر شريحة ممكنة بالقرار!!!

ليس من مصلحة الحزب والحركة أن يعبّر الناس عن آرائهم!! لم يعد الحزب وأمل من مصلحتهما أن يسمعا رأي الناس!!

لذا فإنهما بصدد تقليص عدد الناخبين في الهيئة العامّة، ويسعيان لتجاهل رأي قطاعات كبيرة في الطائفة!

وهذا هو السبب المتكرر لتأجيل الانتخابات العامّة في المجلس الشيعي!!

انتفاء شرط الاجتهاد!

نصّت المادّة 11 من قانون تنظيم شؤون الطائفة الشيعيّة على ضرورة أن يكون رئيس المجلس الشيعي مجتهداً: **[يشترط في رئيس المجلس أن يكون لبنانيًا وعالمًا دينيًا معترفًا باجتهاده المطلق في الأوساط العلميّة، وعند عدم توفّر هذا الشرط ينتخب من بين علماء الدين المعروفِين بالفضل والورع].**

والمؤسف بأنَّه بعد وفاة الشيخ محمَّد مهدي شمس الدين لم يتم مراعاة هذا الشرط، واتفق **حزب الله وحركة أمل** على تسمية الشيخ عبد الأمير قبلان، ومستواه العلمي معروف، ومحدود للغاية!

حتى أنّ البعض يطرح اسم الشيخ علي الخطيب، أو الشيخ أحمد قبلان.. وهما ليسا من أهل الاجتهاد!! كفى إساءة لأهل العلم! كفى تجاوزًا للنصوص! كفى ازدراءً **بالمجتهدين والفضلاء والأتقياء..!!**

لا ندري ما هو سر لجوء الثنائي دائمًا لتجاهل الطاقات والكفاءات في كافّة إدارات الدولة، في

المناصب الرسميّة، وفي مختلف القطاعات، وليس في المجال الديني فحسب.

ولا نريد أن نتبنى موقف بعض العلماء الأجلاء الذين يعتبرون أن الثنائي الشيعي لا يناسبه أي من المجتهدين، ولهذا تراهم دائمًا يحاولون الإيحاء بأنَّه لا يوجد أي من المجتهدين في لبنان، وبعض آخر يعتبر بأنَّه لا يوجد من يليق لهذا المنصب، ثمّ هم أنفسهم يطرحون أشخاصًا دونيين، وكأنَّهم يبثون هذه الإشاعات تمهيدًا لطرح أشخاص من أخس المصاديق في المجتمع الحوزوي اللبناني!!!

باختصار؛ النص يلزم بكون الرئيس مجتهدًا، والمصلحة العامّة تقتضي ذلك، وبالأساس لا يعقل أن يكون رأس الجسم العلمائي شخصًا غير مجتهدًا، فكيف يكون مَن يحتل موقع الصدارة بين علماء الدين وهو من طبقة متأخرة!!

بالمحصلة؛ فإنَّ الشغور القانوني الحاصل في المجلس الشيعي منذ عشرات السنين هو بفعل إرادة الثنائي الشيعي، ونتيجة سياسته، وبعدما كان الطرفان يناديان بضرورة احترام رأي الشعب، وأهمية تفعيل عمل المؤسسات.. أضحوا يخافون من شارعهم،

وبعمدون إمَّا لإلغاء المؤسسات وتعطيل الانتخابات، وإمَّا للسعي لتقليص الهيئة العامّة الناخبة؛ خوفًا من الناخبين الشيعة، كما يخططون في مضاجعهم حاليًا.

زبدة القول

بعدما أسلفنا الكلام عن ضرورة إجراء انتخابات عامَّة في المجلس الشيعي؛ لا بأس بالإضاءة الموجزة على الخلل الراهن القانوني، والذي يتلخص بالنقاط التالية:

- حاليًا لا يوجد رئيس أصيل للمجلس الشيعي، وتاليًا هذه فترة تصريف أعمال فقط، لا يحق لمن يتولّى زمام الأمور بشكل استثنائي مؤقت أن ينشأ أي شيء جديد.. هي فترة شغور موقع الرئاسة، والشيخ علي الخطيب ليس رئيسًا أصيلاً، بل هو النائب الأوّل الممدد له.
- تنتهي الولاية الممددة للشيخ علي الخطيب، ولهيئتَي المجلس: الشرعيَّة والتنفيذيَّة بتايخ 31/ 12/ 2021، وبعدها تكون فترة شغور.
- هذا إذا تجاوزنا أن الخطيب والهيئتين جاؤوا بانتخابات غير قانونيَّة، والجميع يعرف أنَّه لم يحصل أي انتخاب؛ بل اجتماع دبر بليل.. عيَّنوا فيه أشخاصًا في مواقع "تمثيليَّة" كان يفترض أن تأتي عبر الانتخاب، كما أقالوا أمين عام المجلس "محمد شعيتو" بصورة غير قانونيَّة، كذلك عيَّنوا "الشيخ عبد الأمير قبلان" في موقعه بشكل غير قانوني،

كونه ليس مجتهداً، والنص يلزم بأن يكون من أهل الاجتهاد، كذلك عيَّنوا "الشيخ علي الخطيب" بصورة غير قانونيّة.

- وللتاريخ: يبدو أنَّ المجلس الشيعي حافظ على تطبيق القوانين، واحترامها أيَّام السيّد موسى الصدر حصراً، وفترة الشيخ محمّد مهدي شمس الدين كانت فترة اضطرابات وحروب ولم تكن فترة هادئة مستقرة.. لكن خلال فترة الشيخ عبد الأمير قبلان كانت كلَّها مخالفة للقوانين.
- وفترة الشيخ علي الخطيب هي غير قانونيَّة من أساسها، مجيئه للمجلس مطعون به، وكذلك تعيينه في موقع النائب الأوَّل للرئيس.
- كان الشيخ علي الخطيب يمارس مهام الرئاسة بصورة غير قانونيَّة خلال فترة الشيخ عبد الأمير قبلان؛ ذلك بعدما أضأنا على خلل المؤسسة، وبعدما أخذت الدعاوى مداها بيننا وبين الشيخ قبلان (رحمه الله)؛ عندها اتفق الثنائي الشيعي على منح الخطيب صلاحيات الرئيس، وهكذا حصل بتفويض من الشيخ قبلان للشيخ الخطيب كي يقوم ببعض مهامه.
- هذا التفويض باطل قانوناً، وليس من صلاحيات رئيس المجلس الشيعي تفويض صلاحياته لأي كان.. وهذا مبدأ قانوني ثابت: "لا تفويض من دون

نصّ" والنصوص التي تتحدّث عن صلاحيات رئيس المجلس الشيعي لم يذكر فيها هذا الحق؛ وتالياً التفويض كان باطلاً من أساسه، وكلّ القرارات التي أخذها الخطيب خلال هذه الفترة هي عرضة للطعن، وكلّ من يطعن بها سينصفه القضاء بها.

- التصرفات غير القانونيَّة يعج بها المجلس الشيعي، الذي يعيّن أئمّة المساجد – مثلاً – بصورة غير قانونيَّة، حيث يفترض أخذ موافقة بعض اللجان، وهذا لا يحصل عادةً.. وقص على ذلك.

كيفما تتجه تجد المخالفات القانونيَّة في المجلس الشيعي، لا يوجد فيه شيء قانوني، أقلها أن الانتخابات العامّة الأخيرة التي حصلت فيه عام 1975!!!

هذا ديدن حزب الله وحركة أمل؛ استلما أمور الشيعة السياسيّة منذ مطلع التسعينات، منذ أكثر من ثلاثين عاماً؛ وفي كلّ هذه الحقبة السياسة المتبعة هي مخالفة القوانين، اختزال المؤسسات، الهيمنة على كافّة المفاصل، إلغاء رأي الناس، وتعطيل الانتخابات..

مقال العلّامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي

مجلة الشراع اللبنانيَّة، بتاريخ 5 أيلول 2021

هل يصلح غياب قبلان ما أفسده الدهر؟!

بالرغم من كلّ شيء بيننا لكن الموت حق، وله حرمته؛ رحم الله سماحة الشيخ عبد الأمير قبلان، الذي تولّى زمام المؤسسة الدينيَّة الشيعيّة الرسميَّة لفترة زمنية معيَّنة.. ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا التضرع إلى الله كي يرحمه ويسكنه فسيح جناته.

ويفترض أن يكون رحيله مفصلاً في تاريخ الطائفة، كما ينبغي على قطبَي الطائفة - إن صحّ التعبير - أن يكونا على قدر مسؤوليتهما الأخلاقيَّة والوطنية في هذا المضمار،

عليهما تفعيل دور المؤسسة، وتنشيطها، وجعلها فسحة جامعة لكلّ أبناء الطائفة، بمن فيهم المعارضون قبل الموالين، وترتيب السلك العلمائي، ودعم علماء الدين، وتعزيز وضعهم، وضبط الأوقاف، والاهتمام بشؤون المعوزين وأصحاب الحاجة، وجعل المجلس مؤسسة بكلّ ما للكلمة من معنى..

مع رحيل الشيخ قبلان سيكون الثنائي بأزمة؛ كونه سيثبت في المدى المنظور للرأي العام بأنهما لا يريدان مؤسسة، لا يريدان **"مجلس شيعي"..**

سيعلم الجميع بأنّ الذريعة التي كان يستعملها الثنائي بأن "الشيخ" يعطل عمل المؤسسة قد انتهت..

وهذا الذي عبرنا عنه منذ عدَّة سنوات حينما قلنا: "إرحموا الشيخ، وارحموا تاريخه.. دعوه بعيداً عن الشبهات"!

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته، على أمل أن يضع الأستاذ والسيّد مصالحهما جانبًا، وأن يعملا للانتخابات الداخليَّة العامَّة، وليس المزيد من ترميم الهيكلية المهترئة، وأن يفسحا المجال لكلّ أبناء الطائفة، من دون احتكار واستبداد وهيمنة، وباختصار: بأن يكونا على قدر المفصل التاريخي الذي يمرّ على الشيعة والوطن..

* * * * * * * * * * * * * * * *

مقال الصحافي أحمد عياش

جريدة النهار، 7 أيلول 2021

رحيل المؤسس الأخير

قبل سيطرة "حزب الله" على المجلس الشيعي

غياب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان يمثل خاتمة غياب الفريق المؤسس للمجلس. وهما، الى قبلان، الإمام موسى الصدر والشيخ محمّد مهدي شمس الدين. ومع رحيل المؤسسِين ثمّة سؤال كبير: أين هو المجلس اليوم؟ "النهار" ذهبت بهذا السؤال إلى عضو المجلس المنتخب للمرّة الأولى والأخيرة في منتصف سبعينات القرن الماضي النائب والوزير السابق محسن دلول.

السؤال الأوَّل إلى دلول: هل لديك ما تستعيده اليوم عن علاقتك بالشيخ قبلان؟ "كان الشيخ قبلان رحمه الله المفتي الجعفري الممتاز ونائباً لرئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى، وأنا كنتُ عضواً في المجلس. كنّا نلتقي كلّ أسبوع وكانت له سجيّة هائلة ويتكلّم بعفويّة وليس عنده حقد أو كراهية ولم يكن يكره أحداً. وفي الوقت نفسه، كان صريحاً واضحاً، لم أحسّ يوماً أن لديه شيئاً من الباطنية أو الخبث. كان هناك تعدد آراء في المجلس الشيعي، لكنَّه حاول أن يجمع. عندما كان السيّد موسى الصدر وكان الشيخ محمد مهدي شمس الدين نائباً للرئيس (رحمه الله)، كان الشيخ قبلان مع الشيخ شمس الدين يعملان على تسهيل مهمَّة السيّد موسى. مثلاً كنّا نحن 6 أعضاء من لائحة واحدة ونسمّى الديموقراطيين الشيعة أو يسار الشيعة. وكان الشيخان شمس الدين وقبلان يلتقيان معنا إلى درجة أنَّ الشيخ شمس الدين عرف أننا نلتقي مرّة كلّ أسبوع قبل جلسة المجلس الشيعي، فانضم إلينا بشكل عفوي وتلقائي وجلس معنا. وعرفتُ لاحقاً أنّه نسّق الأمر مع الشيخ قبلان، فقد حصل إشكال كبير عندما انتُخبنا لأن الأكثريّة لم تعد مع السيّد الصدر بوجود النواب السابقين والوزراء. كما كان هناك تكتّل ضدّ السيّد موسى من بينهم سياسيون مثل الرئيسين كامل الاسعد وصبري حمادة. كما وقف ضده عدد من رجال

الدين. وعندما جاء الوقت لانتخاب الرئيس وأعضاء الهيئة الإداريّة لم ندعَ لأنّ الدعوة تأتي من الرئيس الحالي أي السيّد موسى. واستمر ذلك لفترة ما أثار القلق فذهبتُ أنا وأحد الأعضاء وكان مدير المناقصات في الدولة سرحان سرحان منتدبَين من مجموعتنا الى السيّد موسى الذي صارحنا: أنا ليس لديّ أكثريّة. إذا جرت اليوم انتخابات فستأتي هيئة إداريّة ضدي. أجرينا معًا بوانتاج وقلنا إننا معه وذلك بتأثير خفيّ من الشيخ شمس الدين والشيخ قبلان اللذين كانا يراسلاننا ويجلسان معنا، وكان همّهما الأكبر أن المجلس ينتعش بالتنوّع الذي فيه، وانطلقوا من مقولة للسيّد موسى بعد إعلان النتائج فوراً والتي وُصفت بأنّها "قنابل ذريّة". فقد قال السيّد: أشكر الله أنّه أتاح لنا أن تكون لدينا في المجلس إطلالات على نوافذ عدّة على القوى الحيّة في البلد.

قامت بيننا وبين السيّد موسى علاقة وثيقة، وكان يبوح أمامنا بأسرار وهواجس تنتابه، ثمّ صار خلاف بينه وبين رئيس الجمهوريّة سليمان فرنجية. وأخبرني بما

قال له الرئيس فرنجية: أنت التزم المساجد واترك السياسة لكامل (الاسعد) وصبري (حمادة).

كانت تربطني بالسيّد موسى علاقة وثيقة. وسبق لي أن أجريت مقابلة معه في مجلة "الحوادث". واحتلت المقابلة الغلاف وسمّيناه "رجل الدين الذي يخافه السياسيون ويهابه رجال الدين". وقد نلتُ جراء هذه المقابلة ضربة عصا من والد الصديق محسن ابرهيم وهو رجل دين عندما التقينا معاً في مكتب كاظم الحاج علي في وزارة الاعلام. فقال لي: "أنت تقول أننا نحن نهابه (الصدر) أو نخافه؟ أجبته هكذا تبدو الأمور، فرفع عصاه التي يتوكأ عليها وانهال بها عليّ، لكنني تمكنتُ من تفاديها.

بعد ذلك كنَّا ننظم مع الشيخ شمس الدين جدول أعمال المجلس مساعدةً للسيّد موسى الذي ارتاح جداً لهذه العلاقة وشجّع الشيخين شمس الدين وقبلان على التنسيق معنا. كنتُ أنسّق كثيراً مع الشيخ قبلان الذي أسرني بعفويته."

ماذا عن المرحلة بعد اختفاء الإمام الصدر في ليبيا عام 1978؟ أجاب دلول: "عندما اختفى الامام الصدر نسّقنا معاً كثيراً. لقد كان أكثر إنسان مفجوع ومتأثر لغياب الامام الصدر، وكان يدعو دوماً إلى بذل كلّ ما يمكن للكشف عن هذه القضية. وتعاونّا معاً

النهار
رحيل المؤسس الأخير قبل سيطرة "حزب الله" على المجلس الشيعي
سماحة الإمام آية الله الشيخ عبد الأمير قبلان رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

على مستوى المجلس الشيعي لسد الفراغ الذي كان كبيراً جداً بغياب السيّد الصدر، مع العلم أنَّ شخصيّة الشيخ شمس الدين لم تكن تقل أهميةً عن شخصيّة الإمام موسى، وكذلك الشيخ قبلان. وقد تعاون الشيخان شمس الدين وقبلان معاً خصوصاً في الآونة الأخيرة حيث لم تكن علاقة الشيخ شمس الدين بالرئيس نبيه بري وثيقة، فساهم الشيخ قبلان في التقارب بينهما نتيجة دالته على الرئيس بري. وكان هناك اتجاه لانتخاب الشيخ شمس الدين كنائب لرئيس المجلس الشيعي فقام الشيخ قبلان بدور كبير وكذلك نحن كي يتم انتخاب الشيخ شمس الدين رئيساً اصيلاً للمجلس فوافق الرئيس بري."

ما هي خصوصية علاقة الشيخ قبلان مع الرئيس بري؟ "لا أعلم ما هي خصوصية العلاقة بينهما، لكن يمكن أن تشعر بالجانب السياسي من هذه العلاقة، إذ أن كثيرين من عائلة قبلان هم مع الرئيس بري مثل قبلان قبلان".

ما هو وزن المجلس الشيعي في الحياة العامَّة اليوم؟ أجاب دلول: "كان هناك رهان لدى بعض القوى على أنّ نشوء المجلس سيحدث شرخًا بين الطوائف المحمديَّة، وسيكون نقيضًا لدار الفتوى التي كانت هي تقوم بدور المسلمين. لكن بقدرة شخصية الإمام الصدر والشيخ شمس الدين لم يصح هذا الرهان، بل على العكس كان المجلس الشيعي ودار الفتوى متمّمين بعضهما للبعض وبينهما تعاون وثيق جدًا، لاسيما بين الإمام الصدر والمفتي الشيخ حسن خالد، ثمّ بين الشيخ حسن خالد والشيخ شمس الدين. وربما أنّ مرض الشيخ قبلان لم يتح له الوقت كي يقوم بهذا الدور الذي كان مميزًا أيَّام السيّد موسى والشيخ شمس الدين وبداية الشيخ قبلان."

سئل دلول: في ظل نفوذ "حزب الله" هل لا يزال للمجلس الشيعي الوجود المتميّز؟ فأجاب :"لا أعتقد ذلك، فالمجلس اليوم لا يملك نفوذًا بسبب تركيبته، من المفروض تعديل نظامه بنظام جديد وانتخابات جديدة. ومن الممكن أن يسيطر عليه "حزب الله" . لكن لو أتى كم واحد من برّا من أجل تلوين هذا الواقع فسيمثلون مكابح. الآن، إذا كنت لا تعجبهم يسمونك شيعة سفارات. وإذا قمت بأمر ما فيسمونه مؤامرة. أو فعلت كذا فستغضب الأئمة عليهم السلام. أنت متهم دومًا،

وهذا شيء غلط ومعيب. إذا كان لي رأي فلا أدلي به وإذا حكيت أصبح معاديًا."

سئل دلول أخيرًا: كيف للشيعة أن يقوموا بدور تاريخي من أجل الكيان اللبناني؟ فأجاب: "يجب أن يتوقف الرهان على اضمحلال الدولة وكأنّ الشيعة غير معنيين بها. وقد اطّلعت على أمر أزعجني كثيرًا. فقد ظهر أشخاص يحتكرون المحروقات والأدوية فيطلب من مجموع بلديات عند الشيعة لتغطيتهم فتقدمت بطلبات للقول أن هذه المواد تعود إليها. يا أخي ما بيصير، فالمحتكر يجب أن يحاكم ويعاقب، وكأننا نحمي المحتكرين. فلماذا نجعل الشيعة خارجين عن الأصول والقانون والحياة الطبيعيَّة، إلى أين نأخذهم؟ كلّ عمرهم الشيعة مع الدولة ومصلحتهم معها ولا يستطيعون العيش من دونها، والسبب أن عمق الشيعة محدود؛ من هنا الدولة ضمانة وحصانة، ومن هنا نلاحظ أن هناك قلقًا عند البعض وهو قلق أسميه عند وليد جنبلاط الانزياح، فوليد جنبلاط لا يغيّر مواقفه، لكنّ لديه قلقًا على طائفته ومنطقته وعلى الجبل، لذا ترى أنَّ جنبلاط يريد حكومة بأي ثمن، ومن المفروض أن يكون الشيعة مثله، يريدون حكومة بأي ثمن، وإذا كانت بعض الطوائف تلعب فهذا شأنها."

* * * * * * * * * * * * * * *

مقال الصحافي أحمد خالد

مجلة الشراع، 8 أيلول 2021

إنَّها آخر معارك نبيه بري !!

لو تسنى للشيخ عبد الامير قبلان أن يشاهد حجم المبالغات التي رافقت تشييعه لكان تمنى أن يظل على قيد الحياة علَّه يتمتع بربع ما رافق تشييعه من تكريم ما عاشه لحظة في حياته..

ولعلَّ الشيخ الراحل الذي يعرف جيداً الرئيس نبيه بري يدرك أن ما أقدم عليه بري موجَّه في جزء كبير منه نحو خصومه، بدءاً من ميشال عون، وصولاً إلى خيار حزب الله في بديل عن قبلان.

طبعاً يتمتّع بري بذكاء فطري وتكتيك سياسي عالي وفطنة وطرافة كلَّها تجمعت خلال حدث وفاة الشيخ قبلان، منذ لحظة مسارعته إلى مستشفى الزهراء بعد تلقيه نبأ وفاة الشيخ، وهو أمر غير مسبوق وليس من عادة بري (توفّي مستشار بري الإعلامي الزميل عرفات حجازي ولم يعز به بري حتى الآن) مسارعة بري الى المستشفى تقول على لسانه: الشيخ

كان لي، والأمر بعده في المجلس الشيعي سيظل لي..!!

ولم ولن يجبه حزب الله فالصبر هو سلاح استراتيجي عنده ... ولِمَ العجلة.

المبالغة في احتضان الشيخ وفرض الحداد والتعطيل هي إحدى أدوات بري لشد عصب جماعته نحوه، ولم يكن قد مضى اسبوع على كلمته في ذكرى غياب الإمام موسى الصدر التي اختارها مناسبة لمواجهة مفتوحة مع ميشال عون..

انها آخر معارك نبيه بري !! كتب أحمد خالد

مجلة الشراع 8 أيلول 2021

لو تسنى للشيخ عبد الامير قبلان ان يشاهد حجم المبالغات التي رافقت تشييعه لكان تمنى ان يظل على قيد الحياة عله يتمتع بربع ما رافق تشييعه من تكريم ما عاشه لحظة في حياته ..

ولعل الشيخ الراحل الذي يعرف جيداً الرئيس نبيه بري يدرك ان ما اقدم عليه بري موجه في جزء كبير منه نحو خصومه بدءاً من ميشال عون وصولاً الى خيار حزب الله في بديل عن قبلان .

طبعاً يتمتع بري بذكاء فطري وتكتيك سياسي عالي وفطنة وطرافة كلها تجمعت خلال حدث وفاة الشيخ قبلان ، منذ لحظة مسارعته الى مستشفى الزهراء بعد تلقيه نبأ وفاة الشيخ وهو امر غير مسبوق وليس من عادة بري (**توفي مستشار بري الاعلامي الزميل عرفات حجازي ولم يعز به بري حتى الآن**)

مسارعة بري الى المستشفى تقول على لسانه:

معركته مع عون ليست جديدة وهي كانت فاقعة في رفضه استقبال جبران باسيل عندما جاء عون يطلب تأييده للرئاسة.. بأكثر مما هي قوله لعون: لن أنتخبك لأنني لا أريد انتخاب رئيسين!!

وبري وعون هما طرفَي الفساد الأفظع في تاريخ لبنان، وربما أي دولة في مجاهل أفريقيا التي يعرفها بري جيداً، وهو من مواليد سيراليون، لذا فإنَّ أي إصلاح في لبنان ملزم بالبدء بوزارة مالية نبيه بري، ووزارة

طاقة ميشال عون، وما يسمّى التحقيق أو التدقيق الجنائي ملزم بالبدء بهاتين الوزارتين.. ويبدو أن عون وبري مختلفان في كلّ شؤون السياسة لكنهما متفقان حكماً على تعطيل هذا التحقيق أو التدقيق ولكلّ منهما أسلوبه.

فَقَد أبو مصطفى قدرة التنبؤ وإخراج الأرانب، وما زالت الناس تتداول تسجيلاً له يجزم بأنّ الدولار سيكون يوم الاثنين بسعر ألفي ليرة، وما زالت الناس تمصمص شفاهها وهي تستمع إليه معلناً إدارة محركات وساطته..

هنا كان عون ينتظر بري على الكوع ليسقط كلّ وساطاته، وليطلق النار على أرانبه فما ترك منها المبشر غير أن إلزام عون لبري على إطفاء النور في مقره الرئاسي، جاء عندما رفض وساطته مع نجيب ميقاتي مقدماً عليها وساطة اللواء عباس إبراهيم.. ليجنّ جنون بري ضد الاثنين عون وإبراهيم، مما جعل كثيرين يقولون الله يسترك يا عباس إبراهيم.

نبيه بري يخوض الآن آخر معاركه مع الأفول، واتركوا بعيداً كلَّ الاعتبارات التي دفعته لهذه المبالغة في التعامل مع حدث رحيل الشيخ قبلان وتذكّروا جيداً ملامح وجهه في لحظة الوداع.

* * * * * * * * * * * *

من إصدارات

العلّامة الشيخ محمد علي الحاج العاملي

في شأن المؤسسات الدينيّة الشيعيّة الرسميّة

- **هذا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى: الواقع الأدوار الأفق.** (2008).
- **قضية المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى** بالإشتراك مع آخرين (2012).
- **اقتراح قوانين لتطوير المؤسسات الدينيّة الشيعيّة.** (2017).
- **إصلاحاً للخلل القانوني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.** (2019)
- **في التعيين الباطل للشيخ أحمد قبلان في منصب المفتي الجعفري الممتاز.** (2020)
- **إصلاحاً للخلل القانوني في المحكمة الشرعيَّة الجعفريَّة.** (2021)

مخطوطات

- **القضاء الشرعي الجعفري.. تاريخاً وقوانين وتطلعات.**
- **الإفتاء الجعفري.. تاريخاً وقوانين وتطلعات.**
- **في عدم قانونيّة مباراة قضاة الشرع 2020.**

قضية
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
نص الدعوى المقدمة من
الشيخ محمد علي الحاج وراشد حمادة ولقمان سليم،
أمام مجلس شورى الدولة، بشأن التّسيّب القانوني في مؤسسة
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
ووثائق أخرى
الهيئة المستقلة لمتابعة شؤون
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى

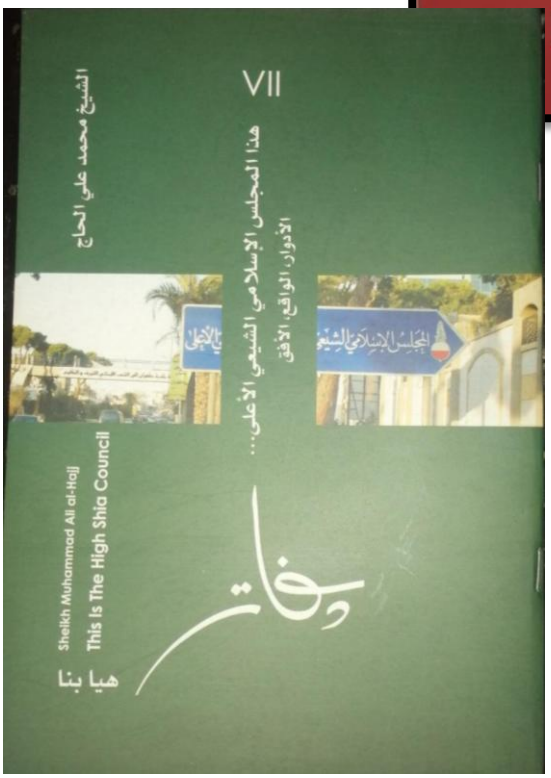
الشيخ محمد علي الحاج
VII
هذا المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى...
الأدوار، الواقع، الأفق
هيا بنا
Sheikh Muhammad Ali al-Hajj
This Is The High Shia Council

إصلاحاً للخلل القانوني في
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
سلسلة مقالات
العلّامة الشيخ محمّد علي الحاج العاملي
ضمن حملته التي أفضت لتغييرات وإجراء انتخابات صوريّة في المجلس الشيعي في آذار ٢٠١٧
يليه
اقتراح قوانين لتطوير
المؤسسات الدينيّة الشيعيّة الرسميّة
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
دار الإفتـــاء الجعـفـري
المحاكـم الشـرعية الجعفريـة

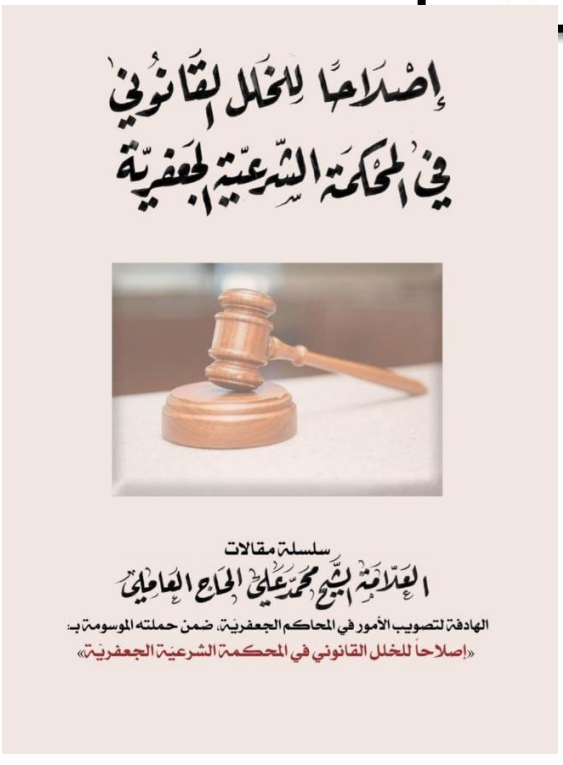
إصلاحًا للخلل القانوني
في المحكمة الشرعيّة الجعفريّة
سلسلة مقالات
العلّامة الشيخ محمّد علي الحاج العاملي
الهادفة لتصويب الأمور في المحاكم الجعفرية، ضمن حملته الموسومة بـ:
«إصلاحاً للخلل القانوني في المحكمة الشرعية الجعفرية»

اقتراح قوانين
لتطوير المؤسسات
الدينية الشيعية الرسمية
المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى
دار الإفتـــاء الجعـفـــري
المحاكـم الشـرعية الجعفريـة
محمد علي آل فاتح العاملي

في التعيين الباطل للشيخ أحمد قبلان
في منصب المفتي الجعفري الممتاز
قراءة قانونيّة موجزة
للعلامة الشيخ محمّد علي الحاج العاملي
تضيء على الخلل القانوني
في طريقة تعيين فضيلة الشيخ أحمد قبلان
في موقع المفتي الجعفري الممتاز